هل تفرض ضريبة الشركات على الأشخاص الطبيعيين في الإمارات؟

شرح تفصيلي

مرحباً بكم في رحلة تعليمية شاملة حول النظام الضريبي الإماراتي. نقدم لكم اليوم تحليلاً مفصلاً حول تطبيق ضريبة الشركات على الأشخاص الطبيعيين في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتزاماتهم القانونية، والاستثناءات التي تنطبق عليهم، وكيف يمكن لتوبرسنت للخدمات الضريبية والاستشارات المالية مساعدتكم في هذا المجال.

للتواصل معنا: **0097154280047** واتس اب | أو زوروا موقعنا الإلكتروني

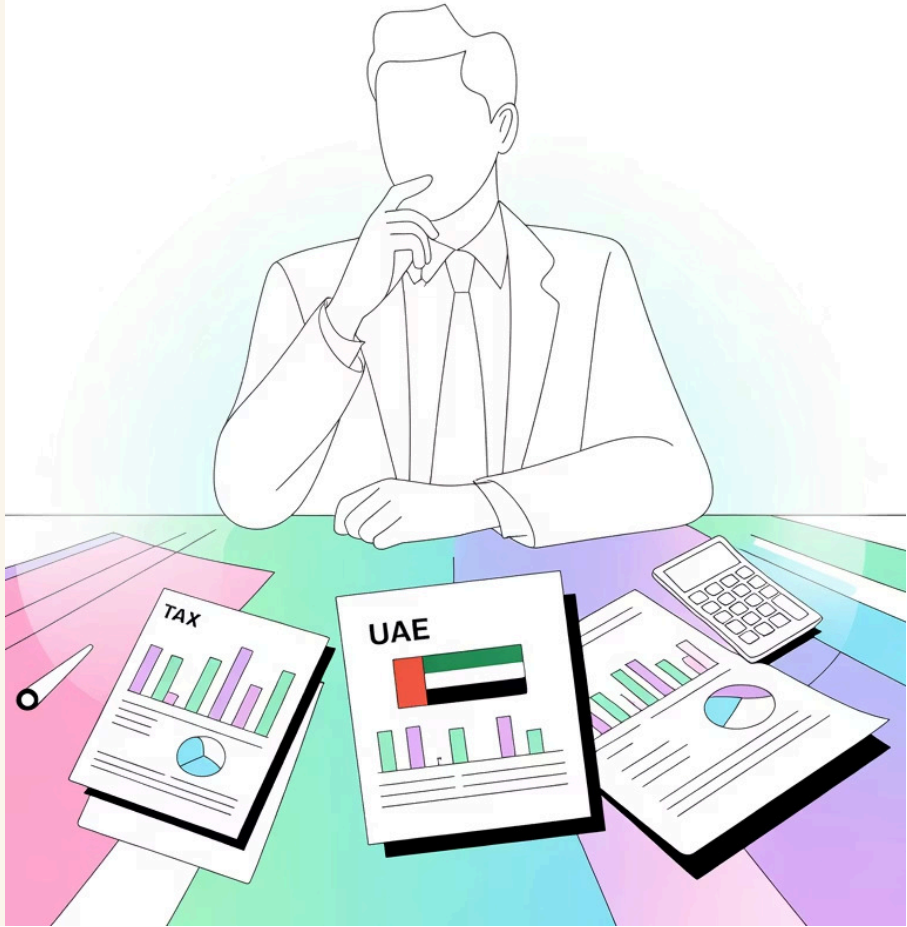

ضريبة الشركات في الإمارات: لمحة عامة

بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة تطبيق نظام ضريبة الشركات الاتحادية بشكل رسمي اعتباراً من **1 يونيو 2023**، وذلك كجزء من استراتيجيتها لتنويع مصادر الدخل وتعزيز مكانتها كمركز مالي عالمي. يستهدف هذا النظام الضريبي الجديد الشركات والأعمال التي تمارس نشاطاً تجارياً أو مهنياً في الدولة وتعمل برخصة تجارية رسمية.

وفقاً للقانون الإماراتي، فإن نسبة ضريبة الشركات مصممة بطريقة تشجع الأعمال الصغيرة والمتوسطة على النمو، حيث تطبق على النحو التالي:

- **0%** للدخل الخاضع للضريبة حتى **375,000 درهم إماراتي** سنوياً
- **9%** للدخل الخاضع للضريبة الذي يتجاوز **375,000 درهم إماراتي** سنوياً

هذا النظام الضريبي الجديد يأتي متماشياً مع المعايير الدولية، ولكنه يراعي خصوصية البيئة الاقتصادية للإمارات ويحافظ على جاذبيتها للمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء.

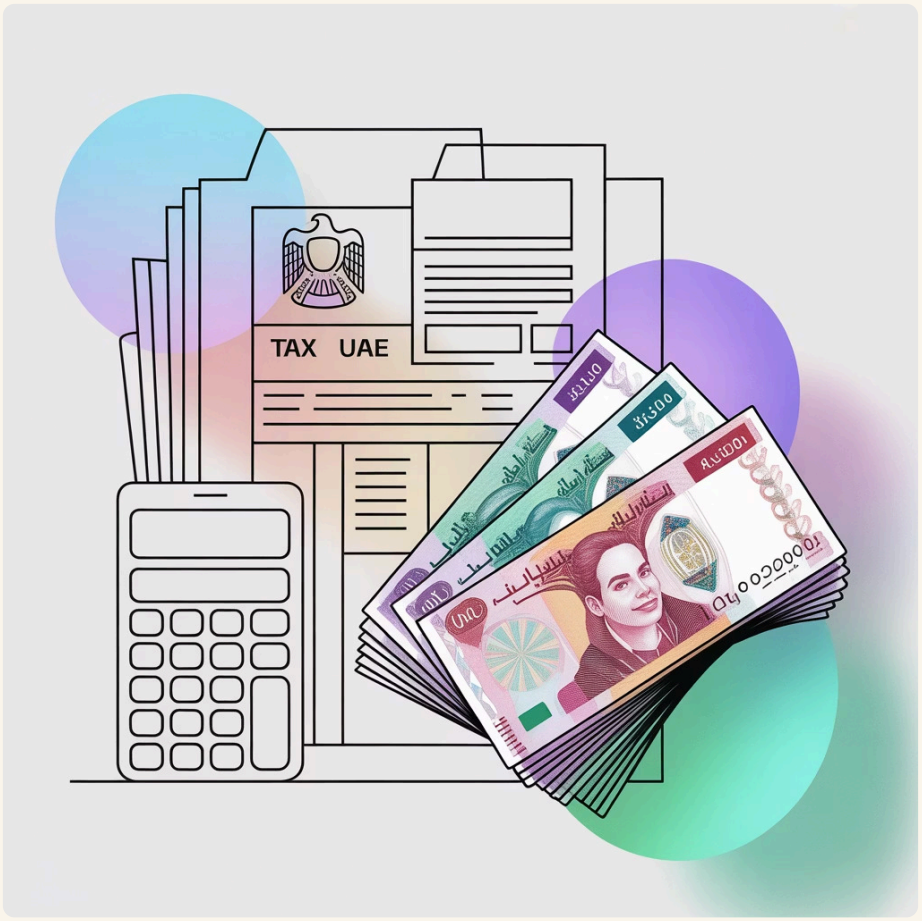

9%

نسبة الضريبة

على الدخل فوق 375,000 درهم

0%

نسبة الضريبة

على الدخل حتى 375,000 درهم

2023

بداية التطبيق

1 يونيو

تعريف الأشخاص الطبيعيين والشركات في القانون

وفقاً لقانون ضريبة الشركات الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، هناك تصنيفات دقيقة للأشخاص الخاضعين للضريبة. من المهم فهم هذه التعريفات لتحديد من يخضع لضريبة الشركات ومن لا يخضع لها:

الشخص الطبيعي

يُقصد بالشخص الطبيعي الفرد الإنسان الذي قد يمارس نشاطاً تجارياً أو مهنياً بشكل مستقل. ويشمل ذلك أصحاب الأعمال الحرة، المستشارين المستقلين، الأطباء الذين يعملون لحسابهم الخاص، المقاولين المستقلين، وغيرهم من الأفراد الذين يمارسون أنشطة تجارية أو مهنية.

الشخص الاعتباري

يُشير إلى الكيانات القانونية مثل الشركات والمؤسسات التي تتمتع بشخصية قانونية مستقلة عن مؤسسيها أو مالكيها. ويشمل ذلك شركات المساهمة العامة والخاصة، الشركات ذات المسؤولية المحدودة، شركات التضامن، وغيرها من الكيانات القانونية.

الفروع والمنشآت الدائمة

في القانون الإماراتي، تُعتبر فروع الشركات امتداداً للشركة الأم ولا تُعامل كشخصية قانونية مستقلة. وبالتالي، تخضع أرباح هذه الفروع للضريبة كجزء من أرباح الشركة الأم وليس بشكل منفصل.

المؤسسات الفردية

المؤسسة الفردية هي شكل من أشكال ممارسة النشاط التجاري من قبل شخص طبيعي، حيث لا تتمتع بشخصية قانونية مستقلة عن مالكها. وفي نظام ضريبة الشركات الإماراتي، يُنظر إلى الدخل المتأتي من المؤسسة الفردية على أنه دخل للشخص الطبيعي المالك لها.

فهم هذه التعريفات يساعد في تحديد الالتزامات الضريبية بدقة وتجنب أي التباس قد يؤدي إلى مشكلات قانونية أو مالية في المستقبل.

هل يخضع الشخص الطبيعي لضريبة الشركات؟

شروط خضوع الشخص الطبيعي للضريبة

يخضع الشخص الطبيعي لضريبة الشركات في الإمارات **فقط** إذا استوفى الشرطين التاليين معاً:

1. أن يمارس نشاطاً تجارياً أو مهنياً في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل منتظم ومستمر ومستقل.
2. أن يتجاوز إجمالي إيراداته من هذا النشاط **1 مليون درهم إماراتي** سنوياً.

الدخل غير الخاضع للضريبة

لا يخضع لضريبة الشركات الدخل الذي يحصل عليه الشخص الطبيعي من المصادر التالية:

- الرواتب والأجور من العمل كموظف في القطاعين العام أو الخاص
- الدخل من الاستثمارات الشخصية في الأسهم والسندات
- الإيرادات من تأجير العقارات المملوكة بصفة شخصية
- الفوائد البنكية والودائع المصرفية الشخصية

حدود الإعفاء الضريبي

حتى إذا كان الشخص الطبيعي خاضعاً للضريبة، فإنه يستفيد من:

- معدل ضريبي **0%** على أول **375,000 درهم** من الدخل الخاضع للضريبة
- معدل ضريبي **9%** فقط على ما يزيد عن ذلك من الدخل الخاضع للضريبة

هذا يعني أن العديد من أصحاب الأعمال الصغيرة قد لا يدفعون ضريبة فعلياً حتى لو كانوا مسجلين.

من المهم الإشارة إلى أن تحديد ما إذا كان النشاط "تجارياً أو مهنياً" يعتمد على عدة عوامل منها الانتظام والاستمرارية والاستقلالية في ممارسة النشاط، والهدف من ورائه (تحقيق الربح)، وليس فقط على وجود رخصة تجارية من عدمه.

أمثلة على الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة

يوجد العديد من الفئات من الأشخاص الطبيعيين الذين قد يخضعون لضريبة الشركات في الإمارات إذا تجاوز دخلهم السنوي من النشاط التجاري 1 مليون درهم. فيما يلي أمثلة توضيحية:

أصحاب الأعمال الحرة والمهنيين المستقلين

- المستشارون الماليون والقانونيون المستقلون
- المهندسون والمعماريون الذين يعملون لحسابهم الخاص
- الأطباء الذين يديرون عياداتهم الخاصة
- المحامون الذين يمارسون المهنة بشكل مستقل

المؤثرون وصناع المحتوى

- مشاهير وسائل التواصل الاجتماعي الذين يحققون دخلاً من الإعلانات والرعاية
- صناع المحتوى الرقمي الذين يكسبون من منصات مثل يوتيوب وإنستغرام
- المدونون الذين يحققون عائدات من الإعلانات والتسويق بالعمولة

التجار الأفراد

- بائعو التجزئة عبر الإنترنت (مثل أصحاب المتاجر الإلكترونية)
- تجار العقارات الذين يشترون ويبيعون العقارات بشكل منتظم بهدف الربح
- تجار السيارات المستعملة الذين يعملون بشكل مستقل
- أصحاب الأكشاك والمتاجر الصغيرة

يجب التنويه أن الأشخاص المذكورين أعلاه يخضعون للضريبة فقط إذا كان دخلهم من هذه الأنشطة يتجاوز 1 مليون درهم سنوياً. كما أن وجود رخصة تجارية ليس شرطاً وحيداً للخضوع للضريبة، بل العبرة بطبيعة النشاط والدخل المتحقق منه.

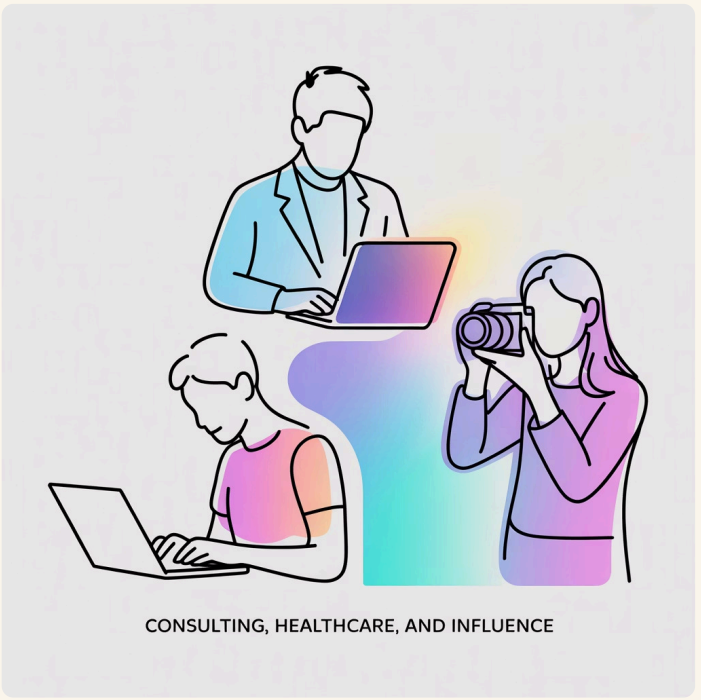

ملاحظة مهمة: يجب أن يتجاوز الدخل السنوي من النشاط التجاري أو المهني 1 مليون درهم لينطبق عليهم الالتزام الضريبي!

استثناءات مهمة من ضريبة الشركات للأشخاص الطبيعيين

في إطار تشريعات ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة، هناك العديد من أنواع الدخل التي يتلقاها الأشخاص الطبيعيون والتي تم استثناؤها صراحةً من نطاق هذه الضريبة. هذه الاستثناءات مهمة لفهم النظام الضريبي الإماراتي بشكل كامل:

الدخل من الوظائف

جميع الرواتب والأجور والعلاوات والمكافآت التي يحصل عليها الشخص بصفته موظفاً لدى جهة حكومية أو شركة خاصة **معفاة تماماً** من ضريبة الشركات. ويشمل ذلك:

- الراتب الأساسي والبدلات المختلفة
- المكافآت السنوية وحوافز الأداء
- بدلات السكن والمواصلات والهاتف
- المزايا العينية مثل التأمين الصحي

الدخل من الاستثمارات

الدخل المتأتي من الاستثمارات الشخصية **لا يخضع** لضريبة الشركات، ويشمل ذلك:

- أرباح الأسهم وتوزيعات الشركات
- الفوائد من الودائع البنكية
- عوائد السندات والصكوك
- أرباح صناديق الاستثمار
- مكاسب بيع الأسهم والأوراق المالية

الدخل من العقارات

الإيرادات المتأتية من العقارات المملوكة بصفة شخصية **معفاة** من ضريبة الشركات، طالما أنها لا تشكل جزءاً من نشاط تجاري منتظم للشخص. ويشمل ذلك:

- إيرادات تأجير العقارات السكنية
- إيرادات تأجير العقارات التجارية
- أرباح بيع العقارات (إذا لم تكن جزءاً من نشاط تجاري منتظم)

بالإضافة إلى ذلك، هناك استثناءات أخرى تشمل الدخل من الميراث والهبات، والجوائز غير المرتبطة بنشاط تجاري، والمعاشات التقاعدية، وتعويضات نهاية الخدمة. كل هذه الاستثناءات تعكس فلسفة النظام الضريبي الإماراتي في التركيز على فرض الضريبة على الأنشطة التجارية والمهنية فقط، مع الحفاظ على الإعفاء الضريبي للدخل الشخصي.

التزامات الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة

إذا كنتم من الأشخاص الطبيعيين الذين تنطبق عليهم شروط الخضوع لضريبة الشركات في دولة الإمارات، فهناك مجموعة من الالتزامات القانونية والإجرائية التي يجب عليكم الالتزام بها تجنباً للغرامات والعقوبات.

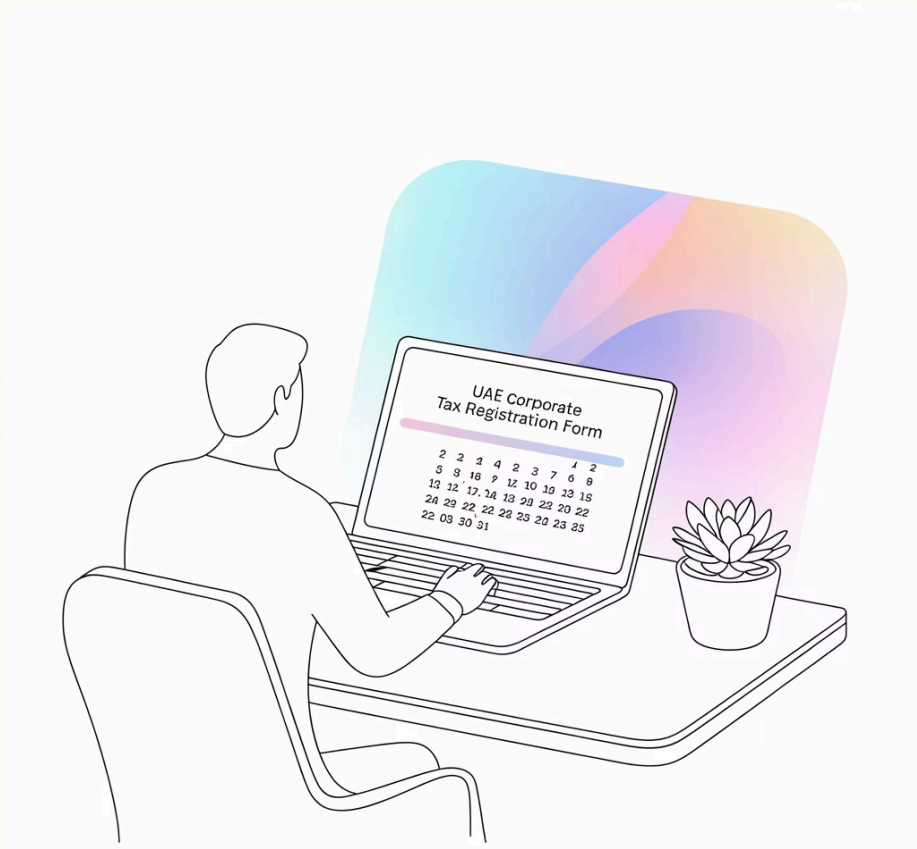

1 التسجيل لأغراض ضريبة الشركات

يجب على الشخص الطبيعي الخاضع للضريبة التسجيل لدى الهيئة الاتحادية للضرائب خلال مدة أقصاها **ثلاثة أشهر** من تاريخ استيفاء شروط التسجيل (تجاوز إيراداته 1 مليون درهم سنوياً من نشاط تجاري أو مهني).

تتم عملية التسجيل عبر البوابة الإلكترونية للهيئة، وتتطلب تقديم مستندات تشمل:

- صورة من الهوية الإماراتية أو جواز السفر
- صورة من الرخصة التجارية (إن وجدت)
- كشوفات مالية توضح حجم الإيرادات

2 مسك الدفاتر والسجلات المحاسبية

يلتزم الشخص الطبيعي الخاضع للضريبة بمسك سجلات محاسبية منتظمة تُظهر:

- جميع الإيرادات المتحققة من النشاط التجاري أو المهني
- النفقات والمصروفات القابلة للخصم
- الأصول والالتزامات المرتبطة بالنشاط

يجب الاحتفاظ بهذه السجلات لمدة **7 سنوات** على الأقل من نهاية السنة الضريبية المعنية.

3 تقديم الإقرارات الضريبية

يجب تقديم إقرار ضريبة الشركات سنوياً إلى الهيئة الاتحادية للضرائب خلال **9 أشهر** من نهاية السنة المالية.

ويتضمن الإقرار:

- تفاصيل الإيرادات والمصروفات
- حساب الدخل الخاضع للضريبة
- الإعفاءات والخصومات المطالب بها
- مبلغ الضريبة المستحقة

4 سداد الضريبة المستحقة

يجب سداد الضريبة المستحقة في موعد تقديم الإقرار الضريبي. وتحسب الضريبة على النحو التالي:

- **0%** على أول 375,000 درهم من الدخل الخاضع للضريبة
- **9%** على ما يزيد عن 375,000 درهم

⚠ تنبيه: الغرامات والعقوبات

عدم الالتزام بالمتطلبات الضريبية يمكن أن يؤدي إلى فرض غرامات قد تصل إلى:

- **10,000 درهم** لعدم التسجيل في الموعد المحدد
- **10,000 درهم** لعدم تقديم الإقرار الضريبي
- **20,000 درهم** لتقديم إقرار غير صحيح
- غرامات نسبية على التأخر في سداد الضريبة

> "الالتزام الضريبي ليس مجرد واجب قانوني، بل هو استثمار في استقرار أعمالكم وتجنب مخاطر الغرامات والإجراءات القانونية."
>
> توبرسنت للخدمات الضريبية والاستشارات المالية

كيف تساعدكم توبرسنت للخدمات الضريبية؟

في **توبرسنت للخدمات الضريبية والاستشارات المالية**، نقدم مجموعة شاملة من الخدمات المتخصصة لمساعدة الأشخاص الطبيعيين والشركات على فهم التزاماتهم الضريبية والامتثال لها بكفاءة. فريقنا من الخبراء الضريبيين والمستشارين الماليين مؤهل تأهيلاً عالياً للتعامل مع جميع جوانب ضريبة الشركات الإماراتية.

خدماتنا المتخصصة للأشخاص الطبيعيين:

تقييم الوضع الضريبي

- تحليل أنشطتكم لتحديد ما إذا كنتم خاضعين للضريبة
- تقييم حجم الإيرادات ومقارنتها بعتبة المليون درهم
- تحديد الأنشطة الخاضعة والمعفاة من الضريبة

التسجيل الضريبي

- إعداد وتقديم طلبات التسجيل الضريبي
- تجهيز المستندات المطلوبة للتسجيل
- متابعة طلب التسجيل مع الهيئة الاتحادية للضرائب

مسك الدفاتر المحاسبية

- تنظيم وإدارة السجلات المالية المتعلقة بنشاطكم
- توثيق الإيرادات والمصروفات بالطريقة المطلوبة قانوناً
- ضمان الاحتفاظ بالمستندات للمدة القانونية

إعداد الإقرارات الضريبية

- إعداد وتقديم الإقرارات الضريبية السنوية
- حساب الدخل الخاضع للضريبة بدقة
- تحديد الخصومات والإعفاءات المستحقة

التخطيط الضريبي

- تقديم استراتيجيات قانونية لتحسين الوضع الضريبي
- تحديد الهيكل الأمثل للأعمال من منظور ضريبي
- المشورة حول الاستفادة القصوى من الإعفاءات

تمثيل العملاء

- تمثيلكم أمام الهيئة الاتحادية للضرائب
- الرد على الاستفسارات والإشعارات الضريبية
- المساعدة في حالات النزاعات والاعتراضات الضريبية

> "نحن لا نقدم حلولاً ضريبية فحسب، بل نبني شراكات طويلة الأمد تساعد عملاءنا على النمو والازدهار في ظل النظام الضريبي الإماراتي."

لماذا تختارون توبرسنت؟

خبرة متخصصة

فريق من الخبراء المتخصصين في ضريبة الشركات الإماراتية مع خبرة عملية واسعة.

خدمة مخصصة

نقدم حلولاً مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتكم الفردية وظروف أعمالكم الخاصة.

مواكبة التحديثات

نبقى دائماً على اطلاع بأحدث التغييرات في التشريعات الضريبية الإماراتية.

تواصلوا معنا الآن

الهاتف/واتس اب: 0097154280047

البريد الإلكتروني: info@topresent.ae

الموقع الإلكتروني: www.topresent.ae

نقدم استشارة أولية مجانية لتقييم وضعكم الضريبي!

لماذا ضريبة الشركات مهمة في الإمارات؟

تمثل ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة خطوة استراتيجية مهمة في مسيرة التنمية الاقتصادية للدولة. إن فهم الأهداف الكامنة وراء تطبيق هذه الضريبة يساعد في تقدير أهميتها وضرورة الالتزام بها.

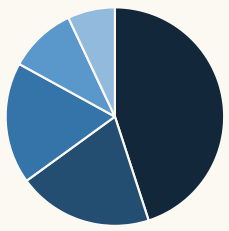

مصادر الإيرادات الحكومية المتوقعة بعد تطبيق ضريبة الشركات

(تقديرات توضيحية)

تعزيز المكانة العالمية

تساهم ضريبة الشركات في تعزيز مكانة دولة الإمارات كمركز مالي وتجاري عالمي متوافق مع المعايير الدولية. فالنظام الضريبي المتوازن يزيد من ثقة المستثمرين والشركات العالمية في بيئة الأعمال الإماراتية.

دعم التنمية المستدامة

توفر إيرادات ضريبة الشركات مصدراً إضافياً لتمويل المشاريع التنموية والبنية التحتية في الدولة، مما يسهم في تحقيق أهداف رؤية الإمارات 2030 والتنويع الاقتصادي بعيداً عن الاعتماد على النفط.

تعزيز الشفافية

يساهم النظام الضريبي في تعزيز الشفافية في بيئة الأعمال من خلال تشجيع الشركات والأفراد على مسك سجلات مالية منتظمة والإفصاح عن أنشطتهم التجارية، مما يعزز ثقة المستثمرين.

الامتثال للمعايير الدولية

يأتي تطبيق ضريبة الشركات في إطار التزام دولة الإمارات بالمعايير الدولية لمكافحة التهرب الضريبي وتآكل القاعدة الضريبية، مما يعزز سمعة الدولة على الساحة الدولية.

على الرغم من أن ضريبة الشركات تمثل تحدياً جديداً للأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون أنشطة تجارية أو مهنية، إلا أن تصميمها بطريقة متوازنة (مع إعفاء للدخل حتى 375,000 درهم ونسبة معتدلة 9% لما يزيد عن ذلك) يضمن عدم إثقال كاهل الأعمال الصغيرة والمتوسطة، مع المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة للدولة.

خلاصة

النقاط الرئيسية حول ضريبة الشركات للأشخاص الطبيعيين

بعد استعراضنا المفصل لموضوع ضريبة الشركات وتطبيقها على الأشخاص الطبيعيين في دولة الإمارات، يمكننا تلخيص النقاط الرئيسية كما يلي:

- **الخضوع للضريبة مشروط:** يخضع الشخص الطبيعي لضريبة الشركات فقط إذا مارس نشاطاً تجارياً أو مهنياً وتجاوزت إيراداته السنوية **1 مليون درهم**.
- **معدلات ضريبية متوازنة:** 0% على أول 375,000 درهم من الدخل الخاضع، و9% فقط على ما يزيد عن ذلك.
- **إعفاءات واسعة:** الدخل الشخصي من الرواتب، الاستثمارات، والعقارات معفى من الضريبة.
- **التزامات محددة:** التسجيل، مسك الدفاتر، تقديم الإقرارات، وسداد الضريبة المستحقة.

إن فهم هذه القواعد والالتزام بها يضمن تجنب الغرامات والعقوبات، ويسهم في استقرار ونمو أعمالكم في ظل البيئة الاقتصادية المتطورة لدولة الإمارات.

كيف تساعدكم توبرسنت للخدمات الضريبية؟

في **توبرسنت للخدمات الضريبية والاستشارات المالية**، نقدم لكم:

1 استشارات ضريبية متخصصة

تقييم شامل لوضعكم الضريبي وتحديد ما إذا كنتم خاضعين للضريبة، مع تقديم حلول مخصصة لاحتياجاتكم.

2 خدمات الامتثال الضريبي

مساعدتكم في التسجيل، مسك الدفاتر، إعداد وتقديم الإقرارات الضريبية، وضمان الالتزام بجميع المتطلبات القانونية.

3 التخطيط الضريبي الاستراتيجي

وضع استراتيجيات قانونية لتحسين وضعكم الضريبي والاستفادة القصوى من الإعفاءات والخصومات المتاحة.

تواصلوا معنا اليوم

هاتف/واتس اب: 0097154280047

البريد الإلكتروني: info@topresent.ae

الموقع الإلكتروني: www.topresent.ae

العنوان: دبي، الإمارات العربية المتحدة